﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب: 40]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

التّأكيدُ على انتفاءِ صلةِ البُنوّةِ بالتّبنّي والادّعاءِ

لمّا بيّنتِ الآياتُ السّابقةُ حكمَ التّبنّي بشكلٍ جليٍّ قاطعٍ لبقاءِ آثارِ التّبنّي، وذلك من خلالِ ذكْرِ ما كان من تزويجِ اللّه نبيَّه من زوجة زيدٍ ﷺ، لكيلا يبقَى حرجٌ في نفوسِ المؤمنين تجاهَ أزواجَ أدعيائِهم، وبيانِ ذلك من خلال تقعيد قانونِ السّببيّة لدى جميعِ النّبيّين، ناسبَ أن يذكر الموقفَ الصّريحَ من أبوّةِ النّبيّ ﷺ للمؤمنين، وأنّها منفيّةٌ نفيًا قاطعًا عن أيِّ أحدٍ منَ المؤمنين، وإثباتِ الرّسالة والنّبوّة فحسبُ، كان ذلك بمثابة إعلانِ قانونٍ حاسمٍ لا يقبل الشّكَّ أوِ الرّيبةَ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَخَاتَمَ﴾: (ختم) أصلٌ يدلُّ على بُلوغِ آخرِ الشَّيْءِ، يُقالُ خَتَمْتُ العَمَلَ، وخَتَمَ القارئُ السّورَةَ، فَأمّا الخَتْمُ، وهوَ الطَّبْعُ عَلَى الشَّيْءِ، فَذَلِكَ مِنَ البابِ أيْضًا؛ لِأنَّ الطَّبْعَ عَلى الشَّيْءِ لا يَكونُ إلّا بَعْدَ بُلوغِ آخِرِهِ، والخاتَمُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ لِأنَّ بِهِ يُخْتَمُ[1] والخاتمُ والخاتَمُ، بكسر التّاء وفتحها، والخَيْتامُ والخاتامُ كلُّه بمعنًى، والجمعُ الخَواتيمُ[2] ومعنى ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ أي: آخرُهم؛ لأنّه خَتَمَ النّبوّة، أي: تمّمَها بمجيئِه[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

النّبيُّ هو رسولُ اللهِ وخاتمُ النّبيّين وليس بأبي أحدٍ منَ المؤمنين

تُبيِّن الآيةُ الكريمةُ أنَّ محمّدًا ليس بأبٍ لأحد منَ الرّجال

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ختم).
(2) الجوهري، الصحاح: (ختم).
(3) الراغب، المفردات: (ختم).

المؤمنين، أبوّةً شرعيّةً يترتّبُ عليها حرمةُ المصاهرة ونحوُها، ولكنّه أبٌ للمؤمنين جميعًا فيما يجبُ عليهم من توقيرِه وإجلالِه وتعظيمِه، كما أنّ عليه أن يُشفقَ عليهم ويحرصَ على ما فيه خيرُهم وفائدتُهم في المعاش والمعاد، وما فيه سعادتُهم في الدّنيا والآخرة، فليس هو في حكمِ الأبِ الحقيقيِّ، وإنّما خُتمتِ النّبوّةُ به؛ لأنَّه شرعَ له منَ الشّرائعِ ما ينطبقُ على مصالح النّاس في كلِّ زمان وكلِّ مكان؛ لأنَّ القرآن الكريمَ لم يدَعْ أُمّا من أُمّات المصالح إلّا جلّاها، ولا مكرمةً من أصول الفضائل إلّا أحياها، فتمّتِ الرّسالاتُ برسالتِه إلى النّاس أجمعين، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ قد أحاط علمُه بجميع الأشياء، ويعلمُ حيث يجعلُ رسالاتِه، ومن يصلحُ لفضلِه، ومن لا يصلحُ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

فائدةُ فصلِ الآية:

قطعُ الطّريقِ على إرجافِ المُرجِفين وافتراءاتِ المُغرِضين

قولُه تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ﴾ جملةٌ مفصولةٌ عمّا قبلَها لكونها مستأنفةً، وغايتُها إبطالُ قول كلِّ مَن خاضوا في حقِّه ﷺ بالإساءة بسبب زواجِه من أمّ المؤمنين زينبَ بنتِ جحشٍ ﵂، زاعمين أنّها مطلّقةُ ابنِه، فقطعتِ الجملةُ عليهم طريقَ إرجافِهم وحسمتْ أنّه ﷺ ليس بأبٍ حقيقيٍّ لأحدٍ منَ الرّجال، وعليه فزينبُ ﵂ ليست مُطلّقةَ ابنِه، بل مطلّقةُ زيدِ بنِ حارثةَ، وليس زيدٌ ابنَ محمّد.

نكتةُ إيثارِ النّفي بأداة ﴿مَّا﴾:

قطعُ نفيِ أيِّ احتمالٍ مُتوهَّمٍ في ادِّعاءِ الأبوّة

استُعملت أداةُ النّفي ﴿مَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ﴾ لنفي العُموم، لإزالةِ توهُّمِ وجودِ أيِّ أبوّةٍ وبُنوّةٍ حقيقيّةٍ بينه ﷺ وبين زيدٍ،

(1) القاسمي، محاسن التأويل: 8/ 80، والمراغي، تفسير المراغي: 22/ 16، والسعدي، تفسير السعدي، ص: 666.

أو أيِّ أحد منَ الرّجال البالغين، وأزال بواعثَ الحالةِ التي أراد المنافقون ومن لفَّ لفَّهم منَ اليهود وضعافِ الإيمان أن يقرّوها في الآذان والأذهان من أنَّه ﷺ قد تزوّجَ مُطلّقةَ ابنِه.

فائدةُ ذكرِ ﴿كَانَ﴾:

ذكـرُ (كـان) في النّـفـي يـفـيـدُ المبالغةَ في انتفاءِ الحُكم

ذُكرَ فعلُ ﴿كَانَ﴾ المنفيُّ؛ لإفادة المبالغةِ في انتفاء الحُكم، فإن "كان في النّفي أقوى دلالةً على انتفاء الحُكم؛ لأنَّ فعلَ كان لدلالته على الكون، أي الوجودِ يقتضي نفيُه انتفاءَ الكون الخاصِّ برُمّته"[1] وأوثر التّعبيرُ بـ﴿كَانَ﴾ بصيغة الماضي؛ لأنَّ المقصودَ نفيُ بنوّةِ زيدٍ، وهذا كان ماضيًا وقتَ نزولِ الآية.

سرُّ التّصريحِ باسمِ ﴿مُحَمَّدٌ﴾:

إبـطـالُ الـبُـنـوّةِ المـزعـومةِ قـائـمٌ عـلـى الاعـتـبـارِ التّشريعيِّ

أوثر التَّصريحُ باسمِه الشّريفِ ﴿مُحَمَّدٌ﴾ ﷺ، اتّساقًا مع التّصريح باسم زيدٍ في قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ ليُعلم أنَّ المقصودَ بالذّات وعلى وجه التّعيين إبطالُ علاقةِ الأبوّةِ والبُنوّةِ المزعومةِ بينه ﷺ وبين زيد، حتى يخرسَ ألسنةَ المُشغِّبين، وليكونَ ذكرُ الاسم باعتبارِ التّجرّدِ ابتداءً من أيِّ وصف، كي لا يُتوهَّمَ أنّه ليس أبًا له بالاعتبارِ الشّخصيِّ، لا باعتبارِ النّبوّةِ أو الرّسالة، فيتوهَّمَ أنَّه بسببهما سُلب عنه البُنوّةُ، فأريد نفيُ البُنوّة عنه باعتبارِه محمَّدًا - ﷺ -؛ ليكونَ التّشريعُ له ولسائر المؤمنين من كلِّ اعتبار.

نكتةُ إيثارِ لفظِ ﴿أَبَآ﴾ على والد:

لفظُ الأبِ يُطلقُ باعتباراتٍ كثيرةٍ بخلاف الوالدِ فباعتبارِ الأبوّةِ النّسبيّةِ

أوثر التَّعبيرُ بلفظ الأبِ دون لفظِ الوالد؛ لأنّ كلمةَ الوالد إنّما تطلقُ حصرًا على علاقة النّسبِ الحقيقيّةِ بين الولد ووالدِه، أمّا كلمةُ الأب فإنّها تقالُ باعتباراتٍ عديدةٍ غيرِ اعتبارِ النّسب الذي هو أوّلُ اعتباراتِها، فيقالُ إضافةً إلى أبوّةِ النّسب: النّبيّ أبو المؤمنين

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 27.

من حيث الشّفقةُ عليهم من جهتِه، وواجبُ التّوقير له من جهتِهم، وهذا كما يقال فيها أيضًا: "أبو الأضياف لتفقّدِه إيّاهم، وأبو الحرب لُمهيّجِها، وأبو عذرتِها لمفتضّها، ويسمّى العمُّ مع الأب أبوَين، وكذلك الأمُّ مع الأب، وكذلك الجدُّ مع الأب"[1] والمعلّمُ أبٌ لطلابه، ونحوُ ذلك، وكلُّ هذه الإطلاقات غيرُ داخلةٍ في النّفي، حيث المرادُ به فقط نفيُ الأبوّةِ الحقيقيّةِ الشّرعيّةِ لأحدٍ من رجالهم، وهي البُنوّةُ التي يترتّبُ عليها الآثارُ الشّرعيّةُ من حقّ الإرثِ والاطّلاعِ على المحارم وتحريمِ الزّواج منهن.

وفي الآية تعريضٌ بزيدٍ ﷺ، بأنّه ليس ابنًا شرعيًّا وإن كان ابنًا بالتّربيةِ والرّعايةِ والشّفقة، وهذه بُنوّةٌ لا ترتّبُ أيَّ أثرٍ شرعيٍّ ممّا يترتّبُ على البُنوّةِ الشّرعيّةِ الحقيقيّةِ.

فائدةُ إضافةِ ﴿أَبَآ﴾ إلى لفظ ﴿أَحَدٍ﴾:

نـفـيُ الأبـوّةِ يستغرقُ جميعَ أبناءِ المخاطَبين فلا يدخلُ أبناؤه

كلمةُ ﴿أَحَدٍ﴾ من خصائصها أنّها في حالة النّفي تُستخدمُ في التّعبير عنِ استغراقِ جنسِ النّاطقين ذكورًا وإناثًا[2]، فإذا قلتَ: ما في الدّار أحدٌ، شملَ النّفيُ عمومَ الذّكور والإناث، ولذلك لمّا أُريدَ النّساءُ فقط قال: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: 32] ولمّا أريدَ الرّجالُ قيل: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾، فأفادتِ الإضافةُ في ﴿أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ استغراقَ نفْيِ أن يكون أبًا لأيِّ أحدٍ من رجال المخاطَبين، أي: على وجه العموم، ولولا هذه الإضافةُ لما أفاد هذا المعنَى بهذه الدّقّة، ولو قيل: (ما كان محمد أبًا) بدون إضافتِه إلى أحد لنفَى عنه الأبوّةَ مطلقًا وهذا غيرُ صحيحٍ، فقد كان للنّبيّ ﷺ أولادٌ وأحفادٌ منَ الذّكور والإناث.

(1) الراغب، المفردات: (أبا).

(2) الراغب، المفردات: (أحد)، والسيوطي، الإتقان: 2/ 170.

نوعُ ﴿مِّن﴾ ودلالتُها:

مَن في قوله تعالى: ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ بيانيّةٌ، أي: ما كان محمدٌ ﷺ أبا رجالِكم، وإنّما دخلت لاستغراقِ شمولِ أفراد أبناءِ المخاطَبين.

نكتةُ التَّعريف بالإضافةِ:

عُرِّف لفظُ الرّجال بالإضافة ﴿رِّجَالِكُمْ﴾ دون اللّام؛ هو لقصدِ توجيه الخطابِ إلى الخائضين في قضيّة تزوّجِ زينبَ إخراجًا للكلام في صيغة التَّغليطِ والتّغليظِ[1].

توجيهُ إضافةِ (رجال) إلى ضميرِ الخطاب:

دلالةُ العمومِ مخصوصةٌ بدلالةِ الحالِ والمقامِ

توجَّه النَّفيُ في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ﴾ على كوْنِ المنفي ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾، واختُلف في المراد بالرِّجال؛ فقيل: الرّجالُ البالغون، فيخرج أبناؤه؛ لكونِهم ماتوا صغارًا، فلم يبلغوا مبلغَ الرّجال[2]، وتخلّصَ بعضُهم من هذا بجوابٍ آخرَ، وهو أنَّ أولاده ﷺ الذّكورَ لم يكونوا موجودين وقتَ نزولِ الآية لكونِهم قد ماتوا صغارًا[3]، والأدقُّ من هذا أن يقال: إنَّ إضافة كلمةِ رجالٍ إلى كاف الخطابِ ﴿رِّجَالِكُمْ﴾، تنفي عنه رجالَ المخاطَبين فلا يدخلُ أبناؤه؛ لأنّهم رجالُه لا رجالُهم، والقرآنُ أطلق الرّجالَ ليشمل الصّغارَ والكبارَ، فقال سبحانه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: 7] فإنّه يشملُ الذّكورَ مطلقًا صغارًا وكبارًا[4].

دلالةُ الاستدراكِ وفائدتُه:

نفيُ الأبوّةِ النّسبيّةِ، لا ينفي الأبوّةَ الشّفيقةَ الرّحيمةَ بأمّتِه

جاء الاستدراكُ في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ بعد نفْيِ أبوّتِه ﷺ عن أبناء المخاطَبين؛ لرفع ما قد يُتوهّمُ من نفيِ أبوّته، من

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 44.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 372.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 484.
(4) الزمخشري، الكشاف: 3/ 544.

انفصال صلةِ التّراحُم والبرِّ بينه وبين الأمّة، فَذُكِّروا بأنَّه رسولُ اللّه ﷺ، فهو كالأبِ لجميع أمّتِه في شفقتِه ورحمتِه بهم، وفي برِّهِمْ وتوقيرهم إيّاه، شأنَ كلِّ نبيّ مع أمّته[1]، أو أنَّه لدفعِ توهُّمِ أنَّه ليس بينه وبينهم صلةٌ توجبُ عليهم تعظيمَه وتوقيرَه، فدفعَه ببيانِ أنَّ حقَّه آكدُ من حقِّ الأبِ الحقيقيِّ من حيث إنّه رسولُهم[2]، أو لرفع التّوهّمِ النّاشئِ من أوّل الكلام كما في قولك: ما زيدٌ كريمٌ لكنّه شجاعٌ، بل بمعنى أن يثبتَ لِما بعدَها حكمٌ مخالفٌ لِما قبْلها نحو: ما هذا ساكنٌ لكنّه متحرّكٌ، وقد جاء كذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي سَفَاهَةٞ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦٧﴾ [الأعراف: 67] فإنّ نفيَ السّفاهة لا يوهِمُ انتفاءَ الرسالة، ولا انتفاءَ ما يلزمُها منَ الهدى والتّقوى حتى يُجعلَ استدراكًا بالمعنى الأوّل[3].

وجهُ القصرِ بالنّفي والاستدراكِ:

نـفـيُ الأبـوّةِ لإثباتِ الرّسالةِ تـعـظـيـمٌ وتشريفٌ

أفاد نفيُ أبوّةِ النّبيِّ ﷺ عن أبناء المخاطَبين، ثمّ الاستدراكُ بقوله: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ القصْرَ، وهو من باب قصْرِ الموصوف على الصِّفة، وذلك لتغليظِ الرَّدِّ على منِ ادّعَوا له أبوّةَ زيدٍ وتأكيدِه، فقيل: هو ليس أبًا له ولا لغيرِه من رجالِكم، ولكنّه ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾.

نكتةُ الجمعِ بين وصفَيِ الرّسالةِ والنّبوةِ بالاحتباك:

اكتسابُ أعظمِ الصِّفاتِ يـورِّثُ أنـبـلَ الأخـلاقِ ضرورةً

جمعتِ الآيةُ بين لفظَيْ ﴿رَّسُولَ﴾ و(نبيّ) في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾، لبيان غايةِ القصْر، وهو كونُه رسولًا نبيًّا، وهذا فيه منَ التّعريف والثّناءِ والمدحِ ما لا يَخفى، فكأنّه قيل: هو ليس أبًا لأحدٍ من رجالكم، بل أعلى شأنًا من ذلك، فهو أبوكم في الإحسانِ والشّفقة والرّحمة جميعًا، مع ما فيه من بديع الاحتباكِ، كأنّه قيل: (ولكنْ رسولُ اللّه وخاتمُ النبيين، ونبيُّ اللّه وخاتمُ المرسلين).

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 44.
(2) الجمل، حاشية الجمل: 6/ 178.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 212.

فائدةُ إضافةِ ﴿رَّسُولَ﴾ إلى اسمِ الجلالة:

في إضافة لفظِ ﴿رَّسُولَ﴾ إلى اسم الجلالة تشريفٌ له ﷺ، وبيانٌ لكونِه رسولَ الله الذي لا يصدرُ في أقواله وأفعالِه وتشريعاتِه إلّا عنه سبحانه.

دلالةُ عطفِ صفةِ ختمِ النّبوّةِ على صفةِ الرّسالةِ:

عُطِفت صفةُ ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على صفةِ ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ تكميلًا وزيادةً في التّنويه بمقامِه ﷺ، وإيماءً إلى أنَّ في انتفاء أبوّتِه لأحدٍ منَ الرّجال حكمةً قدّرَها الله تعالى، وهي إرادةُ أن لا يكونَ إلّا مثلَ الرّسل أو أفضلَ في جميع خصائصِه[1].

التّنويهُ بمقامِه ﷺ بأخصِّ الصّفاتِ

بلاغةُ التّكميلِ بذكرِ خاتمِ النّبيّين:

اختارَ النّظمُ صفةَ الختم في قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وذلك أنَّ الرّسلَ لم يخلُ عمودُ أبنائِهم من نبيّ؛ فكان كونُه خاتمَ النبيّين مقتضيًا ألّا يكونَ له أبناء بعد وفاته؛ لأنّهم لو كانوا أحياءَ بعد وفاته ولم تُخلع عليهم خُلْعَةُ النّبوّة لأجلِ ختم النّبوّةِ به كان ذلك غضًّا فيه دون سائرِ الرّسل وذلك ما لا يريدُه الله به، والله لمّا أراد قطعَ النّبوّةِ من بني إسرائيلَ بعد عيسى عليه السلام صرفَ عيسى عنِ التّزوّج، فيكونُ قولُه تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ داخلًا في حيِّز الاستدراك باعتبارِه تكميلًا واستطرادًا بمناسبة إجراءِ وصْفِ الرّسالة عليه[2].

من شأنِ تكميلِ الصّفاتِ دفعُ بعضِ الأوهامِ

نكتةُ اختيارِ مُفردةِ ﴿وَخَاتَمَ﴾:

دلَّ قولُه تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على أنّه ﷺ آخرُ الأنبياء مبعثًا، وأنَّه نبيُّ آخرِ الزّمان فلا نبيَّ بعده، وأنّه بالنّسبة لهم كالخاتَم والطّابع[3] الذي يُختمُ به في آخر الرّسائل، أو كالخاتم الذي يُتزيَّنُ

اكتمالُ الحُسنِ وتمامُ الجمالِ بتتويجِ النّبيّين بخاتمِهم

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 44.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 44.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 485.

به، فهو ﷺ زينةُ الأنبياء ومتمّمُ جمالِهم لكونِه آخرَهم، وقد أخرج البخاريُّ بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنّ مثلي ومثلَ الأنبياء من قبْلي، كمثلِ رجل بنى بيتًا فأحسنَه وأجملَه إلّا موضعَ لَبِنة من زاوية، فجعل النّاسُ يطوفون به ويعجبون له ويقولون: هلا وضعت هذه اللّبِنةُ، قال: فأنا اللّبِنةُ وأنا خاتمُ النبيين»[1]، فالختمُ يُراد به هنا الكمالُ والتّمامُ، أي: لا تحتاجُ البشريّةُ بعد إرساله نبيًّا؛ فبإرسالِه تمَّ الأمرُ واكتملَ الحسنُ.

توجيهُ القراءاتِ القرآنيّةِ:

اجتماعُ القراءتين في معنى الوظيفةِ والجمالِ

اختلف العشرة في قراءة ﴿وَخَاتَمَ﴾ فقرأ عاصمٌ وحدَه: ﴿وَخَاتَمَ﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون بالكسر ﴿وَخَاتِمَ﴾، فالحُجّةُ لمن كسر: أنّه أراد: اسمَ الفاعل من قولك: خَتَم النّبيّين فهو خاتِمُهم، والحُجّةُ لمن فتح: أنّه أخذه منَ الخاتَم الملبوسِ، لأنّه جمالٌ[2]، أو الخاتَم الذي يطبعُ[3] فتُعتمدُ به الرّسائلُ والوثائقُ ونحوُها.

اختيارُ لفظِ ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾:

ذكرُ النّبيّين يشملُ المُرسَلين

آثر النَّظمُ الكريمُ الإتيانَ بصفة النّبوّة في قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على صفة الرّسالة، فلم يقل: (وخاتم المرسلين)؛ لأنَّه لا نبيَّ بعده كما قال ﷺ: «إنّه لا نبي بعدي»[4] بالنّصّ على نفي النّبوة دون الرّسالة، وذلك لأنّ النّبوَّة أعمُّ منَ الرّسالة، ونفيُ الأعمِّ يقتضي نفيَ الأخصِّ ولا عكسَ، فالمعنى: وخاتمُ النّبيّين والمرسَلين، ولو قال: (وخاتمُ المرسلين) ما اقتضى نفْيَ ختمِ النّبوّة من كلِّ وجهٍ، ولَتعلّقَ بذلك بعضُ المُغرِضين.

(1) البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم: (3535).
(2) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 5/ 496، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: 290، وابن الجزري، النشر: 2/ 348.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 485.
(4) صحيح مسلم، حديث رقم: (3455).

نوعُ الواوِ ودلالتُها:

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ اعتراضيّةٌ، وجملتُها اعتراضٌ تذييليٌّ مقرِّرٌ لِما قبْله، وقيل: عطفُ الجملة على قوله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ﴾[1].

فائدةُ التّعبير بالكونِ بصيغةِ الماضي:

جاء ذكرُ فعلِ (كان) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ لإفادةِ تأكيدِ وقوعِ علم اللّه سبحانه على كلِّ ما أخبرَ عنه، ثمّ إثباتِ لازمِه وهو أنّه واقعٌ وفقَ الحكمةِ، والحاصلُ أنَّ (كان) في قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ لا تدلُّ فقط على الزّمن الماضي كما هو شأنُها، بل هي دالّةٌ على الاستمرار قائمةٌ مقامَ (لم يزل)[2].

ما كان منَ الله قديمًا كان له في المستقبلِ استحقاقًا

غرضُ تقديمِ ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ﴾ على ﴿عَلِيمًا﴾:

قُدِّم الجارُّ والمجرور ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ﴾ على خبر (كان) وهو قوله: ﴿عَلِيمًا﴾ لإفادةِ اختصاصِه سبحانه بالعلم بجميع الأشياءِ، فإنَّه لا يعلمُ جميعَها حصْرًا إلّا هو سبحانه، كما أنَّ هذا التَّقديمَ يدلُّ على الاهتمام بالأخبارِ المَسوقةِ قَبلُ وما تَنطوي عليه من وقائعَ ومضامينَ، من حيث شمولُ علمِ اللّه لها وإجراؤها وفقَ الحكمةِ الإلهيَّةِ.

إفادةُ اختصاصِه سبحانه بعلمِ كلِّ شيءٍ

دلالةُ الباء:

الباءُ في قوله: ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ﴾ للإلصاقِ وهو معناها الأصيلُ الذي يدور معها حيث جاءت.

بلاغةُ العمومِ في تركيب (كل شيء):

استُعمل لفظُ (كل) وهو أحدُ صيغِ العموم، للدّلالة على أنَّ علمَه سبحانه لا يخرجُ عنه شيء، وجيء بلفظ ﴿شَيۡءٍ﴾ نكرةً ليدلَّ على العمومِ كذلك، فاجتمع دليلان على مدلولٍ واحدٍ، أي أنَّ إفادةَ العموم

تعاضُدُ الصّيغِ والمُفردات والتّنكير على إفادة العُمومِ

(1) الخطيب وآخران، التفصيل: 22/ 31.

(2) الزركشي، البرهان: 4/ 125، والسيوطي، الإتقان: 2/ 256.

تعاضدت على إفادتِها لفظُ (كل) مع تنكير ﴿شَيۡءٍ﴾، ويُضاف إلى ذلك أنَّ كلمة ﴿شَيۡءٍ﴾ تدلُّ على عموم كلِّ ما يصحُّ أن يُعلَمَ ويُخبرَ عنه[1].

اتِّساقُ صفةِ العليمِ مع السّياقِ:

علمُ الله تعالى محيطٌ بسلوكِ البشرِ في الحالِ والمآل

جاء اختيارُ صفةِ اللّه العليم في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾، لاتِّساقِها مع الآية، وذلك أنَّ العليم هو المدركُ لِما يدركُه المخلوقون وما لا يدركونَه، وذلك راجعٌ إلى أنه لا يعزبُ عنه شيءٌ، ولا يُعجزُه إدراكُ شيء[2]، فمجيءُ هذه الصّفة في هذا السّياق لبيان ملحظِ التّشريع في أمر التّبنّي، ولبيانِ شأنِ النّبيِّ مع أمّته، وللتّصريح بأنَّ ذلك لا يكونُ إلّا عن علمِ اللّه تعالى، فعلمُه بكلِّ شيءٍ "دخلَ فيه (أن لا نبيَّ بعده)؛ فعلم أنَّ مِنَ الحكمة إكمالَ شرعِ محمّدٍ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بتزوّجه بزوجة دعيِّه تكميلًا للشَّرع، وذلك من حيث إنَّ قولَ النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يفيدُ شرعًا، لكن إذا امتنعَ هو عنه يبقَى في بعض النّفوس نفرةٌ، ألا ترى أنه ذَكَرَ بقولِه ما فُهم منه حلُّ أكلِ الضّبّ، ثمّ لمّا لم يأكلْه بقيَ في النّفوس شيءٌ، ولمّا أكلَ لحمَ الجمل طابَ أكلُه، مع أنّه في بعض المللِ لا يُؤكلُ وكذلك الأرنبُ"[3].

نكتةُ إيثارِ صيغةِ عليمٍ على عالم:

سياقُ التّشريعِ يُناسبُه صيغةِ العليم

صيغت صفةُ العليم على وزن فعيل صفةً مشبّهةً باعتبارِها صيغةَ مبالغةٍ، جيء بها للمبالغة في وصفِه بكمالِ العلم[4]، ومدلولُ هذه الصّيغة يُفضي إلى كونِه سبحانه عليمًا بكلِّ ما في الكون مهما دقَّ وصغُر، ومهما لطُف وخَفي، فهو العليمُ بأمور التّشريعِ وما يصلحُ للعباد، ويعلمُ الغيبَ وما بعد الغيبِ، فكان المقامُ في هذا كلِّه "مقامَ إحاطةِ العلم"[5].

(1) الراغب، المفردات: (شيء).
(2) البيهقي، الأسماء والصفات: 1/ 123.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 171.
(4) البيهقي، الأسماء والصفات: 1/ 123.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 25/ 171.

بلاغةُ جملةِ الفاصلةِ:

اتِّسامُ الفاصلةِ بالتّعليلِ إحكامٌ لِما تقدّمَ من أحكامِ التّنزيل

تناسبت فاصلةُ الآية: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ مع السّياق، فهي جملةٌ تعليليَّةٌ لِما أخبرَ به ﷺ من كونِه ﷺ ليس أبا أحدٍ من رجالِهم، نفيًا لصلةِ الأبوّةِ الحقيقيّةِ بينه وبين زيدٍ وغيرِه منَ الأبناء، فكأنَّه قيل: شرعَ لكم ما شرعَ؛ لأنَّه ليس عليمًا به فحسبُ، بل هو عليم به وبكلِّ شيءٍ ممّا تُدركه عقولُكم وما لا تُدركه.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الأبُ والوالدُ:

بين اللّفظَين عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فكلُّ والدٍ أبٌ، وليس كلُّ أبٍ والدًا

الأبُ: الوالد، ويُسمّى كلُّ من كان سببًا في إيجاد شيءٍ أو صلاحِه أو ظهورِه أبًا، ولذلك يُسمّى النّبيُّ ﷺ أبا المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [الأحزاب: 6] ويُسمّى العمُّ مع الأب أبوَين، وكذلك الأمُّ مع الأب، وكذلك الجدُّ مع الأب، قال تعالى في قصة يعقوب: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِيۖ قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا﴾ [البقرة: 133]، وإسماعيلُ لم يكن من آبائهم وإنّما كان عمَّهم[1].

لكنَّ الوالدَ يُطلقُ باعتبار والديّةِ النّسبِ الحقيقيّةِ على وجه الخصوص، "ولا يُسمّى الإنسانُ والدًا إلّا إذا صار له ولدٌ"[2]، بخلاف لفظِ الأب فإنّه يُطلقُ باعتباراتٍ كثيرةٍ غيرِ اعتبارِ النّسبِ، فيقال: النّبيُّ أبو المؤمنين من حيث الشّفقةُ عليهم من جهته، وواجبُ التّوقير من جهتِهم، ويقال: "أبو الأضياف لتفقّدِه إيّاهم، وأبو الحرب لمُهيّجِها، وأبو عذرتِها لمفتضِّها، ويُسمّى العمُّ مع الأب أبوَين، وكذلك الأمُّ مع الأبِ، وكذلك الجدُّ مع الأب"[3]، والمعلِّم أبٌ لطلّابه،

(1) الراغب، المفردات: (أبا).
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 13.
(3) الراغب، المفردات: (أبا).

ونحوُ ذلك، وعلى هذا فكلّ والدٍ أبٌ ولا عكسَ، فيكونُ بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ.

الرّجالُ والذّكورُ:

الرَّجُلُ: مختصّ في اللّغة بالذّكَر منَ النّاس، ويقال رَجْلَةٌ للمرأة: إذا كانت متشبّهةً بالرّجل في بعض أحوالِها[1]، وجمعُ رجل: رجالٌ ورجالاتٌ - مثل جمال وجمالات - وأراجلُ[2] ومعنى هذا أنّ الرّجل في اللّغة هو الذّكرُ مطلقًا صغيرًا كان أو كبيرًا، فاللّغة لا تنفي أن يُطلقَ على الذّكَر الصّغير وصفُ رجل، وكذا القرآن بدليل قوله سبحانه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: 7]؛ فإنَّه يشملُ الذّكور مطلقًا صغارًا وكبارًا، وعلى هذا مضى الشّرع؛ فاسمُ الرّجل شرعًا مَوْضوع للذّات من صنف الذُّكور من غير اعْتِبار وصْف مُجاوزَة حدّ الصِّغر، أوِ القُدْرَة على المُجامعة، أو غيرِ ذَلك، فَيتَناوَلُ كلَّ ذكرٍ من بني آدم حَتَّى دخل الخصيُّ والصَّبيُّ في آيَة المَواريث الواردَة باسم الرّجل والذّكَر كَقَوْلِه تَعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، وقَولِه تَعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء: 12][3]، لكنْ في إيثار لفظِ الرّجال على الذّكور اعتباراتٌ؛ فالرَجُل: الذّكَرُ من نوع الإنسان، خلافَ المرأة، وهو السّاعي على الرِّزق، وهو الأشدُّ، والقائمُ الجادُّ في الأمور المنتصبُ لها وفيها، جاء في الفروق "قولنا (رَجُل) يفيدُ القوّةَ على الأعمال، ولهذا يقال في مدح الإنسان: إنه رَجُلٌ، قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: 34]، ولذا قالوا: هذا أرْجَلُ الرَّجُلين: أي أشدُّهما[4] وعلى هذا فالرّجلُ هو الذّكرُ لكنْ باعتبار القوّةِ والشّدّةِ والاحتمالِ.

الـرّجـلُ هـو الـذّكَـرُ باعتبار الـقـوّةِ والـشّـدّةِ والاحتمالِ

(1) الراغب، المفردات: (رجل).
(2) الجوهري، الصحاح: (رجل).
(3) الكفوي، الكليات، ص: 121.
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي: (رجل).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والأربعون،
سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 45 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-98-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 45 : المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-98-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9766833 بتاريخ 2025/01/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»